United Nations A/HRC/38/44/Add.4

General Assembly

Distr.: General
4 June 2018

Arabic/English only

Human Rights Council
Thirty-eighth session
18 June–6 July 2018
Agenda item 3
Promotion and protection of all human rights, civil, Political, economic, social and cultural rights, including the right to development

Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions on her mission to Iraq: comments by State*

Note by the secretariat

The Secretariat has the honour to transmit to the Human Rights Council the comments by the State on the report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, Agnes Callamard on her mission to Iraq.

* Reproduced as received.

GE.18-08898(E)
1808898

Please recycle

لجنة استقبال المقررين الخواص المشكلة بموجب الامر الوزاري ذي العدد 93 فـــي 2017\9\7 .

الرد على مسودة تقـرير المقررة الخاص المعنـــي بالاعدام خارج نطاق القضاء او / الموضوع بأجراءات موجزة عن زيارتها للعراق للفترة من 14-23 \11\2017.

تـود اللجنة المشار اليها في أعلاه ادراج الملاحظات ادنـــاه بشأن مسودة التقرير الخاص بزيارة السيدة اغنيس كالامار الى العراق للمدة 14-23 /2017/11 0وترى اللجنة ان من الضروري ادراج الاضافات اوالملاحظات في التقرير الذي سيصدر عن المقرر الخاص بصيغته النهائية لاهمية ذلك .

1- استخدم التقرير في سياق فقراته عبارات ذات مدلول قانوني خاص لا يتفق مع الواقع القانوني في العراق مثل :

- النزاع المسلح : حيث ان العراق يعتبر ما جرى من اعمال عسكرية على الارض يمثل اجراءات وطنية لمكافحة الارهاب ولا تمنح المجموعات الارهابية اي صفة قانونية بموجب القانون الدولي الانساني .

- (الحشد الشعبي , المليشيات , الجماعات المسلحة) , حيث تكـرر هذا الوصف لاكثر من مرة في ســـياق التقرير , واذ تبين اللجنة ان الحشـــد الشـعبي جهـــاز مشـــكل بموجب القانون رقم 40 لسنة 2016 تحت مسمى (هيأة الحشد الشعبي) ، يخضع لقيادة السيد رئيس الوزراء ومدمج فعلا في القوات المسلحة العراقية وهو جزء منها .

2- اعتمد التقرير على استنتاجات المقررة الخاص التي توصلت اليها بناء على مصادر معلوماتها ولم يشر الى رأي او موقف الحكومة العراقية من الوقائع او المعلومات التي ادرجت فيها , وكان حرياً بالمقررة الخاص ان تضع توازنا في ادراج رؤية الحكومة العراقية مما ورد في التقرير لضمان الحيادية ومصداقية المعلومات .

3- بشأن الفقرة (10) التي اشارت الى الوضع في كردستان تود اللجنة ان توضح انه لم يصدر اي اعلان لاستقلال اقليم كردستان انما جرى استفتاء اعتبرته الحكومة العراقية غير قانوني ولم يعقبه اي اعلان للاستقلال وتقتضي الاشارة الى ان تدخل الحكومة العراقية في المناطق المتنازع عليها

كان وفقا لدستور العراق دون ان يترتب عليه اي تعقيدات للوضع ، لاسيما فيما يتعلق بحالات النزوح المشار اليها في التقرير ومن المناسب تعديل صيغة الفقرة المذكورة .

4- وبشان التحديات مابعد داعش والعدالة الانتقالية فان تزايد الاعمال الارهابية منذ عام 2003 دفع المشرع العراقي لتشريع قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005, حيث ان القانون المذكور يطبق جنبا الى جنب مع القوانين الاخرى مثل قانون العقوبات العراقي وان اجراءات التحقيق تتم وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية و يكون ذلك من خلال تقاطع الادلة للوصول الى الحقائق , كما ان المحاكمة تكون امام قضاء مختص يتمتع المتهمون امامه بكل الضمانات الخاصة بالمحاكمة وان ملاحقة الارهاب اصبح ضرورة ملحة تقع على عاتق المجتمع الدولي .

5- بشان المقابر الجماعية فان الحكومة العراقية اخذت على عاتقها ابداء المساعدة الكاملة لكل المتضررين من جراء العمليات الارهابية من خلال قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والاخطاء العسكرية والعمليات الارهابية رقم (20 لسنة 2009) .

- كما نظم المشرع العراقـــي آلية التعامل مع حالات الفقدان بشكل عام ومن ضمنهم الحالات الناجمة عن جرائم داعش و وفقا لقانون رعاية القاصرين رقم 78 لسنة 1980 بموجب المادة 86 منه حيث يعتبرهم القانون مفقودين ويتم التعامل معهم وفق المادة 93 من القانون المذكور اذ وضع القانون مددا يحكم بعدها بوفاة المفقود وفق شروط قانونية محددة .

- كما نظم قانون شؤون المقابر الجماعية رقم (5 لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم 13 لسنة 2015) الية التعامل مع رفاة الضحايا اذ يتم توفير الحماية اللازمة لها وعدم العبث بها ومنع حصول اي تجاوز عليها وتشمل تلك المقابر الناتجة عن جرائم داعش

- كما حددت التشريعات والاجراءات العراقية النافذة الية للتعامل مع النازحين جراء الاعمال والجرائم التي ارتكبتها داعش والتي تركز على العودة الطوعية ومنع التمييز وحماية حقوق الانسان وتاهيل المناطق تمهيدا لاستقبال السكان فيها .

- تقدم كل المؤسسات الحكومية المختصة الرعاية اللازمة للنازحين داخليا دون تمييز وتعمل على تهيئة الظروف الملائمة لعودتهم الى مناطقهم الاصلية طوعا بعد توفير الخدمات المناسبة لهم

- واذ نؤيد ما ذهبت اليه السيدة المقرر الخاص في تقريرها بشان التحديات المالية والبشرية والاجهزة الخاصة بملف المقابر الجماعية فان من بين التحديات التي تواجه عملية فتح المقابر

الجماعية لضحايا داعش هي وجودها في مناطق غير امنة نسبيا او ضمن حقول الغام او مواد غير منفجرة مما يصعب معها الكشف عليها وفتحها وفقا للقانون .

6- بشـــأن الفقـــرة (20) والتي اعتبـــرت فيها المقررة قانون مكافحة الارهاب غامض وواسع اكثر مما ينبغي تود اللجنة ان تبين ان قانون مكافحة الارهاب ركز على البحث احث في تحديد تكييف جريمة الارهاب ولم يقتصر الامر على جرائم محددة كما وصفتها المقررة في الفقرة اعلاه وهي بمجموعها تشكل (جرائم اشد خطورة) تنطبق عليها المعايير الدولية الخاصة بعقوبة الاعدام و تخضع تلك الجرائم للاختصاص القضائي العراقي والاختصاص الشامل المقرر بموجب القوانين العراقية .

7- بشان الفقرة (23) فان العراق يعمل حاليا على اعداد مشروع قانون خاص بالجرائم الدولية يسري على جرائم داعش التي ارتكبتها تلك العصابات خلال فترة سيطرتها على مناطق في العراق كما قدم مكتب الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مشروع قانون اخر بهذا الشان اعده خبراء لديها لانشاء محكمة مختصة (المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ذات الطابع الدولي) وشارك في مناقشته ممثلوا المؤسسات الحكومية ومجلس القضاء الاعلى ومفوضية حقوق الانسان فضلا عن المجتمع المدني .

- ويقتضي ان تعمل الدول في اطار مكافحة الارهاب على التعاون مع العراق وفقا للاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الامن ذات الصلة منها القرار (1456) لسنة (2003) بان تطبق (مبدأ اما ان تسلم او تحاكم) كل من يتهم بجرائم ارهاب والممول والمحرض ومن يوفر ملاذا امنا للارهابيين ، وان القانون العراقي النافذ عالج هذه الحالات من حيث الاختصاص اذ ان لأجهزة القضاء الوطني العراقي اختصاصا جنائيا عالميا لملاحقة كافة مرتكبي الجرائم الدولية والارهابية داخليا بغض النظر عن جنسية الجناة اومحل وقوع الجريمة .

- 8- بشان الفقرة (27) فقد صدر قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجنى عليهم رقم (58) لسنة 2017 الذي وفر حماية خاصة لهذه الفئات وانشأ دائرة خاصة بذلك في وزارة الداخلية .

- وبشان حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الامنية والعسكرية العراقية فان تلك الاجراءات تخضع لرقابة مديرية حقوق الانسان في وزارة الدفاع وتثبت في قاعدة البيانات كل المعلومات عنهم وفق نظام خاص لبيانات العدالة الجنائية بما يمنع اي حالة اختفاء في سياق العدالة الجنائية .

9- بشان الفقرة (29) فقد انشأت الحكومة العراقية لجنة خاصة للبحث عن حالات الاختفاء القسري وفتح قسم خاص في وزارة الداخلية لتلقي الطلبات وشعبة خاصة في الدائرة القانونية في وزارة العدل لمتابعة الاجراءات الخاصة للبحث عن الاشخاص المختفين قسرا كما تعمل دائرة المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء من خلال فرقها المشكلة بموجب قانون شؤون المقابر الجماعية على البحث عن تلك الحالات في سياق اجراءاتها الاصولية بالبحث عن المقابر الجماعية التي ارتكبها النظام السابق او عصابات داعش الارهابية اذ بلغت الحالات المسجلة لطلبات الاجراءات العاجلة امام لجنة حالات الاختفاء القسري نحو مئة حالة وهناك اكثر من 16000 حالة مسجلة امام الفريق العامل لحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي . ويعمل مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية على اعداد مشروع قانون بشان الاختفاء القسري .

10- وبشان الفقرة (32) نود الاشارة الى تشكيل لجنة خاصة للتحقيق بادعاءات انتهاكات القوات العراقية وبموجب الامر الديواني رقم 193 والتي تولت التحقيق في العديد من هذه المزاعم واحالة من تثبت ضدهم الاتهامات الى القضاء . كما ان اي اخطاء في سياق الاعمال العسكرية من الجهات المتمثلة في القوات المسلحة العراقية والقوات الامنية سوف يعرض على القضاء المختص وان اي اجراءات قضائية في الحالات المشار اليها في الفقرة 33 تمت بناءا على شكوى من ذوي المفقود . وان تلك الاعمال تشكل سلوكا فرديا ان صح وقوعها .

11 - لابد من الاشارة الى ان التنظيم الارهابي قد ارتكب الاف عمليات الاعدام في المناطق التي سيطر عليها والتي لابد من الاشارة اليها في التقرير اذ شملت تلك الاعمال المدنيين ورجال الشرطة والموظفين الحكوميين والاقليات والنساء من مختلف الطوائف والاطفال ورجال الدين والصحفيين و اعضاء المجالس المحلية وغيرهم .

12- وبشان الفقرة (36-37) الخاصة بادعاءات القتل خارج نطاق القضاء في اقليم كوردستان الخاصة بالصحفيين فان العراق يتابع مع اليونسكو كل الحالات الخاصة بالاعتداءات على الصحفيين من خلال لجنة مركزية مشكلة لهذا الغرض وان الاجراءات القضائية كانت محور التقرير الذي قدمه العراق عام 2017 استجابةً لطلبات اليونسكو الخاصة بالاعتداءات الموجهة ضد الصحفيين .

13- وبشان توثيق انتهاكات داعش التي ارتكبها خلال فترة سيطرته على مناطق في العراق فقد شكلت الحكومة العراقية لجنة مختصة لتوثيق تلك الجرائم بموجب الامر الديواني رقم 374 لسنة 2016 حيث عملت على جميع المعلومات والوثائق الرسمية لتوثيق تلك الجرائم .

14- بشان الفقرة (42) من التقرير لابد من الاشارة الى استحداث هيئة تحقيقية متخصصة في محاكم قضاء الشمال في الموصل معنيه بالتحقيق في جرائم داعش, كما ان العراق من الدول التي على تعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن 1325 لسنة 2000 واقر خطة طوارئ لتنفيذ القرار المذكور للتعامل مع الظروف التي مرت بها المرأة العراقية , ومن جانب اخر فقد وقع العراق بيانا مشتركا مع ممثلة الامين العام الخاصة بالعنف الجنسي ضد المراة في النزاع المسلح حيث وضع البيان المذكور خطة عمل تنفيذية لرصد والتصدي لمثل هذه الجرائم .

15- بشان الفقرة (43) لابد من الاشارة الى جهود كل من المفوضية العليا لحقوق الانسان (وفق الصلاحيات الممنوحة بموجب قانونها رقم 53 لسنة 2008 , وقسم الرصد في وزارة العدل برصد انتهاكات حقوق الانسان0 والنتائج التي ترتبت على العملية من خلال تقديم التوصيات والمقترحات لمعالجة الانتهاكات , كذلك يعمل في هذا المجال دوائر حقوق الانسان في وزارتي الدفاع والداخلية والاجهزة الرقابية الاخرى التي تتابع كل المعلومات الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان وفق الصلاحيات المخولة لكل واحدة منها .

16- بشان الفقرات (62-61) الخاصة بمعاناة ذوي المختطفين الايزيديين والايزيديات بسبب جرائم داعش والتي وصفتها المقررة الخاص بحالات الاختفاء القسري التي ارتكبتها المجموعات الارهابية ،فضلا عن اجراءات التقاضي لمحاكمة المتهمين بتلك الجرائم فقد خصصت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رواتب رعاية اجتماعية للنساء الايزيديات من ضحايا داعش كما وفرت الحكومة العراقية اجراءات مبسطة للتعامل مع الحالات المذكورة اذ استفادت اكثر من 1529 من النساء الايزيديات من هذه الرواتب ، كما ان الحكومة العراقية ومن خلال تطبيقها للقرار عملت على تسهيل اجراءات الدوائر المعنية من اجل استحصال حقوقهم .

17- وبشان الفقرة 65 من التقرير فان مجلس القضاء الاعلى قد شكل لجنة من قضاة متقاعدين مع لجنة من هيئة الاشراف القضائي تتولى مهمة مراجعة جميع القوانين العراقية لبيان فيما اذا كانت تتطلب تعديلات تشريعية او الغائها .

18- بخصوص الفقرة (70) الخاصة بالممثل (كرار نوشي) فقد تم توقيف المتهم بارتكاب الجريمة وفق المادة (406) عقوبات وان القضية قيد المحاكمة .

19- بشان الفقرة (73) المعنية بالضمانات الاجرائية الخاصة بعقوبة الاعدام ، فـــأن الضمانات القضائيـــة والقانونية ذات الصلة بعقوبة الاعدام تتوافق مع المعايير الدولية وان القضاء العراقي مستقل لا سلطان عليه لغير القانون , وان تطبيق عقوبة الاعدام في العراق يمثل انعكاسا لمراعاة خصوصيات المجتمع العشائري العراقي والمشاعر الشعبية التي تولدت بعد الجرائم التي ارتكبها الارهابيون حيث يضغط الراي العام الشعبي باتجاه محاكمة الجناة وتطبيق اقسى العقوبات المقرة قانونا وتنفيذها .

20- وبشان الفقرة (81) فأن قرار مجلس الامن رقـم 2379 لسنة 2017خضـع لمناقشـة موسعة وان التركيز فيه على الجرائم المرتكبة من داعـش فقط ولايمكن قبـول وجهة نظر المقررة الخاص في هذه الفقرة .

Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions on her mission to Iraq: comments by State*

Ministerial Committee on Reception the Special Rapportuers under the Ministerial order 930 in 7/9/2017.

Subject:-Reply to the draft report of the Special Rapporteur on Extrajudicial, summary or arbitrary executions on her visit to Iraq from 14- 23/ November 2017.

The above-mentioned Committee would like to include the following observations on the draft report on the visit **of Ms. Agnes Callamard** to Iraq for the period from 14 – 23/ November 2017. The Committee considers that is necessary to list the additions or observations in the final report of the Special Rapporteur.

1 In the context of its paragraphs, the report used phrases with a special legal meaning that did not correspond to the legal reality of Iraq, such as:

-Armed conflict: Whereas Iraq considers the military actions on the ground as a national measures to combat terrorism and that process does not give terrorist groups any legal status under international humanitarian law.

- (popular mobilization forces, militias, armed groups), these words have been repeated several times in the context of the report.

The committee would like to clarify that popular mobilization forces is formed according to law No.40/2016 under the name (Popular Mobilization Authority), subjected to the commands of the leadership of Prime Minister and was actually integrated within the Iraqi armed forces and part of it .

2 The report relied on the findings of the Special Rapporteur based on her own "sources of information." The report did not refer to the view point or position of the Iraqi government on the facts or information included therein.

The Special Rapporteur should make a balance in listing the Iraqi Government's vision in the report to ensure neutrality and credibility of the information.

3 On paragraph 10, which referred to the situation in Kurdistan, the committee would like to clarify that there was no declaration of independence of the Kurdistan region, but a referendum in which considered by the Iraqi government illegal and was not followed by any declaration of independence.

Also, it requires reference here that the intervention of the Central Iraqi government in the disputed areas was in accordance with the Constitution of Iraq Without any complications of the situation, especially with regard to the cases of displacement referred in the report, then it would be suitable to amend this paragraph mentioned above.

4 Regarding the challenges post ISIL period and transitional justice phase , the increase of terrorists acts since 2003 pushed the Iraqi legislator to enact anti- terrorism law no.13/2005, where such law is applied together with other laws such as Iraqi penal code, besides the procedures of investigations are being applied according to Iraqi Criminal Procedure Law , and this is done through intersection of evidences in order to reach to the facts , also the trial shall be before the specialized judiciary where the accused shall enjoy all the guarantees of fair trial . The pursuit of terrorism has become an urgent necessity lied upon the shoulders of international community.

* Reproduced as received.

5 On the mass graves, the Iraqi government has taken upon itself to give full assistance to all those affected by the terrorist operations through the law of compensation for those affected by combat operations, military errors and terrorist operations No. 20 of 2009.

- The Iraqi legislator has also established a mechanism to deal with cases of losses in general, including cases arising from crimes under the provisions of the Minors' Welfare Law No. 78 of 1980 under the article, where they are considered missing and are dealt with in accordance with Article 93 of the said law.

The law put certain time periods, after those periods, the missing person considered dead according to specific legal conditions.

-Mass graves law No. 5 /2006 amended by law No. 13 /2015 regulate a mechanism to deal with human remains, where adequate protection provided and keeping them away from tampering preventing them from any violation against including even the graves resulted by ISIL terrorists.

- The Iraqi legislation and procedures also specify the effective mechanism for dealing with the displaced persons as a result of the acts and crimes committed by ISIL, which focus on voluntary return, preventing discrimination, protecting human rights and rehabilitating the areas in preparation for receiving the people again.

- All relevant governmental institutions shall provide care to internally displaced persons without discrimination and shall endeavor to create the conditions for their voluntary return to their areas of origin voluntarily after the provision of appropriate services.

-While we are supporting the Rapporteur's view point on the challenges regarding financial, human resources and shortage in mass graves equipments, among these challenges facing the process of opening mass graves for the victims of ISIL is their presence in relatively insecure areas, "or within minefields or unexploded ordnance, which make the mission uneasy to open them according to the law.

6 On paragraph 20, in which the Rapporteur described the anti-terrorism law too vague and overly broad, the committee would like to point out that the anti-terrorism law focused on how to adapt the crime of terrorism, not only specific crimes as described by the Rapportuer in the paragraph above ,and all of these crimes are serious crimes lie under international standards on the death penalty and subjected to jurisdiction of Iraqi judiciary and comprehensive jurisdiction according to Iraqi laws.

7 With regard to paragraph 23, Iraq is currently preparing a draft law on international crimes applicable to crimes committed by ISIL terrorist groups during its period of control over areas in Iraq. The United Nations Assistance Mission for Iraq is also submitted another draft law prepared by UN experts for the purpose of establishing a Specialized Tribunal (Iraqi Criminal Court specialized with International crimes) and many parties take part in discussing this draft law , such as , Higher Judicial Council , Independent Human Rights Commission , and civil society representatives.

-States should work together with Iraq in the context of combating terrorism according to the international conventions and UN Security Council resolutions such as , resolution No.1456 /2003 which refers to principle (either extradite or prosecute) those who finance , plan , support or commit terrorist acts or provide safe havens.

The Iraqi current law addressed these cases in terms of jurisdiction, as the Iraqi national judicial authorities have a global criminal jurisdiction to prosecute all terrorists internationally regardless their nationality or the place of crime.

8 With regard to paragraph 27, the Law on the Protection of Witnesses, Experts, informants and victims No. 58 of 2017, which provided special protection for these groups and established a specialized department dealing with these cases inside the Ministry of Interior.

-With regard to cases of detention carried out by the Iraqi security and military forces, these procedures are subjected to the supervision of the Directorate of Human Rights in the Ministry of Defence and all database and information about them are saved according to a

special system of criminal justice database to prevent any case of disappearance in the context of criminal justice.

9 With regard to paragraph29, the Iraqi Government has established a special committee to look into the cases of enforced disappearances, and opening a special department in the Ministry of the Interior to receive such applications and a special division in the Legal Department of the Ministry of Justice to follow up the special procedures for searching on the persons whom they arbitrarily disappeared.

The Department of Mass Graves in the Martyrs Foundation through its teams formed under the Mass Graves Law is given the responsibility to search for these cases in the context of its legal measures to search for such cases perpetrated by the former regime or terrorist ISIL gangs.

There are 100 cases of urgent actions application have been registered at the forced disappearance committee and there are more than 16,000 cases registered at the Working Group on enforced and involuntary disappearances. The Iraqi Council of Representatives and the Iraqi government are now drafting a bill on enforced disappearances.

10 With regard to paragraph 32, we would like to make reference to the formation of a special commission to investigate allegations of violations committed by Iraqi forces under Order No. 193, which undertakes investigations in many allegations and referred those found guilty to the justice.

Any mistakes took place in the context of the military actions committed by military or the security forces will be tackled by the competent courts, and any judicial proceedings in the cases referred in paragraph (33) were carried out based on a complaint from the missing persons of relatives and such acts constitute individual behavior if they are true.

11 It should be noted that the ISIL terrorist groups committed thousands of executions in the areas controlled by them, which must be mentioned in the Report, where such terrorists acts targeted civilians, police, government officials, minorities and women from different communities, children, clerics, journalists, members of local councils and others.

12 With regard to paragraphs 36 and 37 on the allegations of extrajudicial killings in the Kurdistan region against journalists in Iraq, UNESCO organization is following up all cases of attacks against journalists through a central Committee formed for this purpose, and the Judicial proceedings were the focus centre of Iraq's report in which presented in 2017 as a response to UNESCO's requests for targeted attacks Against journalists.

13 And in order to document the violations committed during the period of ISIL control over areas in Iraq, the Iraqi government has formed a specialized committee to document these crimes under Order No. 374 of 2016, where its mandate is to collect information and official documents to verify such crimes.

14 Regarding paragraph 42 of the report, it is necessary to mention the creation of a specialized investigative body in the northern courts in Mosul city concerned with the investigation in ISIL crimes. Iraq is also one of the countries that is implementing Security Council Resolution No. 1325 / 2000 and has also approved a contingency plan to implement the said resolution to deal with the conditions that Iraqi woman is gone through, on the other hand, Iraq has signed a joint statement with the representative of the Secretary-General on sexual violence against woman in the context of armed conflict where the statement placed an operational plan of action to monitor and respond to such crimes.

15 Regarding paragraph 43, reference should be made to the efforts of the High Commission for Human Rights (in accordance with the powers granted by its Law No. 53 of 2008, and also it should pointed fingers towards the role of monitoring section in the Ministry of Justice to monitor violations of human rights, and what have been resulted from such monitoring process with recommendations and proposals to provide remedy to such violations, furthermore, Human rights departments in ministry of defense and interior and other monitoring bodies are engaging in following up such information in relation to human rights violations according to the jurisdiction given to each of them.

16 With regard to paragraphs 61 and 62 concerning the suffering of the families of the abducted male Yazidis and female in which described by the Rapporteur as a crime of enforced disappearances committed by terrorist groups, as well as for the prosecution of those accused with such crimes, however , the Ministry of Labor and Social Affairs allocated social welfare salaries to Yezidi women victimized by ISIL , besides , the Iraqi government also provided simplified procedures to deal with these cases, which benefited more than 1529 Yezidis women . In addition to that, the Iraqi government, through its implementation of this resolution, has facilitated the procedures of the concerned departments in order to obtain their rights.

17 With regard to paragraph 65 of the report, the Higher Judicial Council has formed a committee consisted of retired judges with collaboration with committee of the Judicial Supervisory Authority, in which undertakes the task of reviewing all Iraqi laws to see whether they require legislative amendments or repeal.

18 With regard to paragraph 70 , killing the actor and model Karrar Nushi, the authorities had arrested the accused person of this crime in accordance with Article 406 according to the Iraqi penal code and the case is being currently under trial.

19 regarding paragraph 73 concerning procedural guarantees of death penalty ,the judicial and legal guarantees related to the death penalty are in line with international standards and the Iraqi judiciary is independent and has no authority above it other than the law.

The application of the death penalty in Iraq is a reflection of the particularities of the Iraqi society and the popular feelings generated after the crimes committed by the terrorists in which the public opinion is mounting its pressure to prosecute the perpetrators and to enforce the most severe punishments stipulated by the law.

20 With regard to paragraph 81, Security Council resolution 2379 (2017) has been subjected to extensive discussion and the focus was given to crimes committed by ISIL only, thus, the point of view by the Special Rapporteur in this paragraph cannot be accepted.